من عباقرة التجديد في النثر العربيّ ابن المُقَفَّع

د. قحطان صالح الفلاح

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الفرات

الملخّص

ترك ابن المُقَفَّع للفكر الإنسانيّ والمكتبة العربية تراثًا زاخرًا وكنوزًا ثمينة، ترجمةً وتأليفًا، فقد رجّح بعض الباحثين أنه ترجم كتبًا عن اليونانية في الفلسفة كالمنطق والنجوم وغيرها، ومنهم من رأى أنها كانت منقولة في الأصل إلى الفارسية، فترجمها إلى العربية. ومن المعلوم أنّ ابن المُقَفَّع رائدُ النثر السرديّ العربيّ، وعَلَمٌ من أعلام الكتابة الديوانية، وأحد عباقرة التجديد في النثر العربيّ، وإمام الكتابة السياسية في النثر العربيّ القديم، جمع بين الثقافات العربيّة والإسلاميّة والفارسيّة والهنديّة واليونانيّة، فتمثّلها وأبدع أدبًا خالدًا أبدَ الدّهر. وهذا البحث قراءة أخرى في حياته وآثاره ، عدا كليلة ودمنة، تسلّط الضوء على هذا الكاتب المبدع وتجلو بعض معالم فكره وأسلوبه.

ورد البحث للمجلة بتاريخ ١//٨//٢٠١٢

قبل للنشر بتاريخ ١//١٠//٢٠١٢

أوّلاً . حياته:

هو أبو محمد عبد الله بن المُقَفَّع، فارسيّ الأصل، قال المؤرّخون إنّ اسمه كان (روزبه بن داذويه)، فلمّا أسلم تسمّى بعبد الله، وتكنّى بأبي محمّد، كما يُقال له: أبو عمرو، وأبو عمر.

وُلد في قرية جُور الفارسية، إحدى قرى (فيروز آباد)، ثمّ انتقلت أسرته إلى البصرة، واختُلف في تحديد تاريخ ولادته، وأكثرهم يقول إنه وُلد سنة ١٠٦هـ، لُقب بابن المُقنَّع، لأنّ والده كان يعمل في دواوين الخراج في زمن الحجّاج بن يوسف الثقفيّ، فاحتجن قسمًا من أموال الدّولة لنفسه، فضربه الحجّاج على يده حتى تقنّعت؛ أي تشنّجت ويبست، والرّاجح أنّه لم يُسلم، وبقي مجوسيًا، وعلى دينه نشأ ابنه.

اجتهد ابنُ المُقفّع في تحصيل الثقافة الفارسيّة، وألمّ بلغتها وعلومها ومعارفها، ومن خلالها أطلّ على الثقافة الهنديّة واليونانيّة. نشأ في البصرة في ولاء (آل الأهتم) التميميين المشهورين بالفصاحة واللّسن والخطابة، وتردّد على المِربد، وكانت سوقًا تجارية وثقافية عظيمة، فنهل من علوم اللغة والأدب والعلم.

كتب في أوّل عهده لبعض وُلاة الدّولة الأمويّة، فلمّا قامت الدّولة العباسيّة اتّصل بعيسى بن علي العباسيّ، عمّ السّفّاح والمنصور، وكتب له، وأسلم على يديه، وكان مجوسيًا. كما كتب لسليمان بن علي العباسيّ في ولايته على البصرة، فلمّا خرج أخوه عبد الله بن علي على ابن أخيه الخليفة المنصور، وطلب الخلافة لنفسه، وجّه إليه المنصور أبا مسلم الخراسانيّ فهزمه، فلجأ إلى أخويه عيسى وسليمان في البصرة، فطلبا له الأمان من المنصور، وكُلّف ابن المُقفّع بكتابة الأمان، وتشدّد فيه حتى لا يترك للمنصور سبيلاً للإيقاع بعبد الله بن علي عمّه. فلمّا عزل المنصور عمّه سليمان عن ولاية البصرة، وولّى مكانه سفيان بن معاوية المهلبيّ، قتل سفيانُ ابنَ المُقفّع شرّ قتلة نحو سنة (١٤٢هـ)[1].

واختلف الباحثون في سبب قتله؛ إذ ذهب بعضهم إلى أنّ السبب يرجع إلى تشدّد ابن المُقفّع في كتابة الأمان؛ فسأل المنصور عن كاتبه، «فقيل: ابن المقفّع، كاتب عيسى بن عليّ، فقال أبو جعفر: فما أحدٌ يكفينيه»؟ فلمّا قتله سفيان بن

(*) انظر في ترجمته وأخباره: الجهشياري: الوزراء والكتّاب، ص١٠٣-١١٠. وابن النديم: الفهرست، ص١٨٩-١٩٠. وابن خلّكان: وفيات الأعيان ٢/١٥١-١٥٥. والذهبي: سير أعلام النبلاء ٦/٤٠٦-٤٠٧. وابن كثير: البداية والنهاية ١٠/١٠٤. وكرد علي: أمراء البيان ١/٩٩-١٥٨. وأمين، أحمد: ضحى الإسلام ١/١٩٥-٢٢٨. وحسين، طه: من حديث الشعر والنثر، ص٤٠، ٤٦-٤٩. وضيف، شوقي: العصر العباسي الأول، ص٥٠٧-٥٢٦، والفن ومذاهبه في النثر العربي، ص١٣٤-١٤٤.

معاوية المُهلّبيّ . والي البصرة بعد عزْل سليمان، وكان يَجِد عليه مَوْجدة شديدة ؛ إذ كان ابن المُقفّع يسخر منه، فقتله شرّ قتلة . « وقع ذلك من المنصور بالموقع، فلم يطلب بثأره، وطلّ دمه »، كما يقول ابن النديم[٢]. في حين تذكر مصادرُ أخرى أن المنصور هو من أوعز بقتله[٣]؛ إذ كانت صيغة الأمان شديدة عليه، « وكان الذي شقّ على أبي جعفر أنّ قال [ابن المقفع] في النسخة: يوقّع بخطّه في أسفل الأمان: (وإنْ أن نلتُ عبدالله بن علي، أو أحدًا ممّن أقدمه معه بصغيرٍ من المكروه أو كبير ، أو أوصلتُ إلى أحدٍ منهم ضررًا، سرًّا أو علانية، على الوجوه والأسباب كلّها، تصريحًا أو كناية أو بحيلةٍ من الحيَل، فأنا لغيّ من محمد بن عليّ بن عبدالله، ومولودٌ لغير رِشْدَة، وقد حلّ لجميع أمّة محمّدٍ خَلْعي وخَرْبي والبراءةُ منّي، ولا بيعة لي في رقاب المسلمين، ولا عَهْد ولا ذِمّة، وقد وَجَبَ عليهم الخروج من طاعتي (...) وكتبتُ بخطّي، ولا نيّة لي سواه، ولا يقبل الله منّي إلاّ إيّاه) »[٤].

إلا أن المرء يمكن أن يزعم أن كتاب الأمان هذا، كان سببًا مهمًّا من أسباب مقتله، أو بالأحرى أهمّها على الإطلاق، ولم يكن السّبب الوحيد؛ إذ تآزرت عِدّة أسباب أخرى، كوقوف ابن المقفّع إلى جانب أعمام المنصور، وكتاباته السّياسية الناقدة، وخَلْق بعض الولاة وأرباب السّلطة عليه، كسفيان بن معاوية، وأبي أيوب المُوريانيّ، الذي كان يخشاه على مَنصبه؛ لأن الخليفة كان يدرك مؤهّلات ابن المقفّع وكفايته ومعرفته بالسّياسة وشؤونها، وقد صرّح المنصور بذلك؛ «فلم يزل أبو أيوب خائفًا له، يسعى ويدبّ في أمره حتى قتله »[٥].

---

(١) الفهرست، ص١٩٠.

(٢) انظر: الشريف المرتضى: أمالي المرتضى، ١/١٣٦. وابن خلكان: وفيات الأعيان ٢/١٥٢. والذهبي: سير أعلام النبلاء ٦/٤٠٦. وابن كثير: البداية والنهاية ١٠/١٠٤ (ولم يذكر ابن كثير سبب قتله).

(٣) الجهشياري: المصدر نفسه، ص١٠٤. ومحمد بن علي؛ هو والد المنصور . ومولود لغير رِشْدَة (بكسر الراء وفتحها): أي غير صحيح النسب.

(٤) المصدر نفسه، ص١٠٩.

وقيل: إنما قُتل على الزّندقة والكيد للإسلام، والراجح أنه قُتل لسبب سياسيّ لا لزندقة أو كفر، إنما لموقف ابن المُقفّع من المنصور وكتاب الأمان، علمًا أنّ كثيرًا من الباحثين رأى أنه كان صحيحَ الإسلام حسن العقيدة، يقول محمد كرد علي: «كان ابنُ المقفّع بالإسلام عن عقيدة وعلم، وغدا في الكهولة نابهَ الذكر، وما زاده إعلانه الإسلام إلاّ ما أوجب عليه القيام به من التكاليف. وما كان له مطمع دنيوي يتطلّبه بإسلامه، وهو الرجل الذي لابسه المسلمون على مجوسيّته، وعهد إليه أمراء الإسلام بشؤون دواوينهم» [1]. ومهما يكن الأمر، فما بين أيدينا من أدبه لا يدلّ على زندقته بأيّة حال من الأحوال، إن لم نقل خلاف ذلك، ولعلّ ما يُعزى إليه من الآراء والكتابات التي تقدح بصحّة عقيدته كانت قد صدرت عنه قبل إسلامه.

وأيًّا ما كان، فإنّ سبب مقتله سياسيٌّ، «وما عَدِمَ السّاسةُ حُجّةً يتوكّؤون عليها، أو تأويلاً يأتيهم به المنافقون، لقتل من استهدفوا لغضبهم»[2]!

وقد كان ابن المُقفّع وقورًا حكيمًا حليمًا نبيل الخُلق يتسامى عن الصّغائر والدّنايا، ولا يجعل للهوى سُلطانًا على عقله، وكان سخيًّا محسنًا كريمًا وفيًّا يتعطّف على أصحابه ويُحسن إليهم. يقول الجهشياريّ: إنه «كان سريًّا سَخِيًّا، يُطْعِم الطّعام، ويتّسع على كلّ مَن احتاج إليه... وكان يُجري على جماعات من وجوه أهل البصرة والكوفة ما بين الخمسمئة إلى الألفين في كلّ شهر» [3]، وتُروى عنه حكايات مأثورة تدلّ على كرمه الفيّاض. فضلاً عن حدّة ذكائه وسرعة بديهته وعمق فكره وسعة معرفته وإشراق أسلوبه.

أدبه وآثاره:

ابن المُقفّع رائدُ النثر السّرديّ العربيّ، وعَلَمٌ من أعلام الكتابة الدّيوانية، وأحد عباقرة التجديد في النثر العربيّ، وإمام الكتابة السّياسية في النثر العربيّ القديم،

---

(1) أمراء البيان ١/١٠٤.

(2) المرجع نفسه ١/١٢٨.

(3) الوزراء والكتّاب، ص١٠٩.

جمع بين الثقافات العربيّة والإسلاميّة والفارسيّة والهنديّة واليونانيّة، فتمثّلها وأبدع أدبًا خالدًا أبدَ الدّهر.

وقد تنوّعت مؤلّفاته تنوّعًا واضحًا؛ إذ كتب في الأدب والسّياسة والتّاريخ والسّير والأخلاق والحكمة، يقول الأصمعي: « صنّف ابن المقفّع المصنّفات الجياد، منها (الدّرة اليتيمة) التي لم يُصنّف في فنّها مثلها »[1].

ترك ابن المُقفّع للفكر الإنسانيّ والمكتبة العربية تراثًا زاخرًا وكنوزًا ثمينة، ترجمةً وتأليفًا، فقد رجّح بعض الباحثين أنّ ابن المُقفّع ترجم كتبًا عن اليونانية في الفلسفة كالمنطق والنجوم وغيرها، ومنهم من رأى أنها كانت منقولة في الأصل إلى الفارسية، فترجمها ابن المُقفّع إلى العربية. كما ترجم عن الفارسية كتبًا منها: كتاب (خُداينامه) أي سير المُلوك أو كتاب المُلوك، وهو كتاب تاريخيّ في سير مُلوك الفُرس، وقد نقل عنه الفردوسيّ في كتابه (الشاهنامه). وكتاب (آيين نامه)، وهو في عادات الفرس وأنظمتهم وقوانينهم، و(الآيين) كلمة فارسيّة بمعنى القانون أو الرسوم. وكتاب (مزْدك)، وكتاب (التاج في سيرة أنوشروان)، وهو كتاب تاريخيّ في سيرة كسرى أنوشروان. إلاّ أنّ هذه المؤلّفات لم يصل إلينا منها سوى شذرات وقطوف انطوت عليها بعض المصادر التاريخية والأدبية، ولاسيّما (عيون الأخبار)، لابن قتيبة الدّينوريّ (ت ٢٧٦هـ)، وما أثبته ابن المقفّع ذاته، في كتبه التي وصلت إلينا، من حِكم وآراء سياسية ناقدة. ومن حُسْن الطالع أنّ بعض كتاباته في هذا المضمار قد سلمت من غِيَر الدّهر، وهي: الأدب الصغير، والأدب الكبير، وقطوف من الدّرة اليتيمة، أو اليتيمة في السّلطان، ورسالة الصّحابة، فضلاً عن درّة القصص: (كليلة ودمنة).

ويحسن بنا، في هذا المقام، أن نقف على أهمّ مؤلّفاته التي وصلت إلينا، لنحلّل مضموناتها ونقف على فكر صاحبها وحكمته وعقله الرّاجح وأسلوبه البليغ، وهي:

١. رسالة الصّحابة:

---

(١) ابن خلّكان: وفيات الأعيان ٢/١٥١.

تُعَدُّ هذه الرّسالة نموذجًا متميّزًا للكاتب المُصلح المُناوئ للجور والاستبداد وظُلم الولاة، والمقصود بـ (الصّحابة) أتباع السّلطان وصحابته من البطانة والولاة والقادة والأعوان؛ أي خاصّة السّلطان، وموضع ثقته، « الذين هم بهاءُ فِنائه، وزينةُ مجلسه، وألسنةُ رعيّته، والأعوان على رأيه، ومواضع كرامته، والخاصّة من عامّته »[١٠].

وقد استهلّها بالدعاء لأمير المؤمنين والثناء عليه؛ « فإنّ أمير المؤمنين ـ حَفِظه الله ـ يجمع، مع علمه، المسألةَ والاستماع، كما كان وُلاةُ الشّرّ يجمعون، مع جَهْلهم، العُجْبَ والاستغناء، ويستوثق لنفسه بالحُجّة ويتّخذها على رعيّته فيما يَلْطُف له من الفَحْص عن أمورهم، كما كان أولئك يكتفون بالدّعة، ويَرْضون بدُحُوض الحُجّة وانقطاع العُذْر في الامتناع، أن يجترئ عليهم أحدٌ برأيٍ أو خَبَر »[١١]. وابن المقفّع لم يصرّح باسم الخليفة، إلا أنّ الظاهر أنّه المنصور، إذ يترحّم في رسالته على أبي العبّاس السّفّاح. وهو في هذا الاستهلال يشير إلى دولة بني أميّة، مع بيان فضْل المنصور وما يتحلّى به من حميد الخِصال، وعظيم السّجايا. وهذا المدح يشي بمحاولة ابن المقفّع استعطاف الخليفة واستمالته؛ لينظر في مضمون الرّسالة بعين الاهتمام والقَبول، وليضمن مغبّة جرأته في توجيه الخليفة وإرشاده بجملة من التدابير، التي يصلح بها مُلكه، وينتظم من خلالها جهاز دولته. وكأنّ المنصور بحاجة إلى مَن يعلّمه كيف يسوس دولته ويختار بطانته ! ولذا، لا عجب إن رأى طه حسين أنّ هذه الرّسالة هي سبب قتْله، إذ قال: « ولكن لابن المقفّع رسالة، أخشى أن تكون هي التي قتلته؛ لأنها تُوشك أن تكون برنامج ثورة، وهي موجّهة إلى المنصور »[١٢]. بيد أنّ الرّسالة أميل إلى الإصلاح منها إلى الثّورة، ولعلّها من الأسباب التي أودت بحياة صاحبها، وليست السّبب المباشر.

---

(١٠) ابن المقفّع: رسالة الصحابة، ص١٢٩. (ضمن رسائل البلغاء، اختيار وتصنيف: محمد كرد علي، ص١١٧-١٣٤). وهي الزّيادة عند الإطلاق.

(١١) المصدر نفسه، ص١١٧.

(١٢) من حديث الشعر والنثر، ص٤٦-٤٧.

إذن، الرّسالة نقْد لنظام الحُكْم في ذلك العصر، ومحاولة لإصلاحه، وكأنّها دستورٌ لسياسة الدّولة وإدارة شؤونها، أو تقرير عن وضعية الحُكم عصرئذٍ، وبيانٌ لوجوه إصلاحه، وقد ذكر بروكلمان أنّه: « ربّما كانت هذه الرّسالة مذكّرة خاصّة، لم يقصد نشرها، كُتبت بتكليف من عيسى بن عليّ وأخيه سليمان والي البصرة »[١٢]. وسواء أكتبت بتكليف من عيسى وأخيه أم بمبادرةٍ من صاحبها، فإنّ الرّسالة نموذجٌ فريدٌ للأدب السّياسي الملتزم بقضايا الإصلاح وهموم الرّعية، وهي تتّسق مع ما كتبه صاحبها في ميدان الكتابة السّياسية في إطارها التّنظيريّ الفكريّ، بَيْدَ أنّها جنحت إلى التّصريح دون التّلميح، كما في (كليلة ودمنة).

وفي (رسالة الصّحابة) يتحدّث ابن المقفّع، بعد أن مهّد لرسالته بإطراء أمير المؤمنين والثّناء على مناقبه الحميدة، التي تدفع صاحب الرأي . كما يقول ـ إلى أن يُفصح عمّا يعتمل في صدره، « ولا يَزيد صاحبُ الرّأي على أن يكونَ مُخبرًا أو مُذكّرًا، وكلٌّ عند أمير المؤمنين مقبولٌ، إنْ شاء الله ». ثمّ طَفِقَ ابن المقفّع يذكر القضايا التي كانت له وجهة نظرٍ سياسية فيها، وأولاها قضية الجُنْد من أهل خُراسان؛ « فإنّهم جُنْدٌ لم يُدْرَكْ مِثْلُهُمْ في الإسلام، وفيهم صِفَةٌ بها يتمُّ فَضْلُهُمْ، إن شاء الله »، إلا أنهم يحتاجون إلى التأديب، وتقويم أيديهم ورأيهم وكلامهم؛ إذ إنّ مَنْ « يَصُول على النّاس بقَوْمٍ لا يَعْرف منهم المُوافقةَ في الرّأي والقول والسّيرة، فهو كراكبِ الأسَدِ الذي يَوْجَلُ مَنْ رَآهُ، والرّاكبُ أشَدُّ وَجَلاً »[١٣]. لذا ينبغي وضع قانون لضبط أحوالهم يُناسون من خلاله ويُحاسبون. وقدّم مقترحات تخصّهم، منها أنّ طاعة الإمام واجبة في غير معصية الخالق، وذلك في « عَزائم الفَرائض والحدود، التي لم يجعل الله لأحَدٍ عليها سُلْطانًا، ولو أنّ الإمام نَهَى عن الصّلاة والصّيام والحجّ، أو مَنَعَ الحُدُود، وأباحَ ما حرّم الله، لم يكن له في ذلك أمر ». في حين أنّ طاعة الإمام واجبة « في الرّأي والتّدبير والأمر الذي جعل الله أزِمّته وعِنانه بأيدي الأئمّة، ليس لأحَدٍ فيه أمْرٌ ولا

---

(١٢) تاريخ الأدب العربي ٣/١٠٠.

(١٣) رسالة الصحابة، ص١٢٠.

طاعة، من الغزوِ والقُفول، والجَمْعِ والقَسْمِ، والاستعمالِ والعَزْل، والحُكْم بالرَّأي فيما لم يكن فيه أثَر، وإمضاء الحُدُود والأحكام على الكِتاب والسُّنَّة... »[١٥].

وممّا يُنظر فيه لصلاح الجُنْد « ألا يُوَلّي أحدًا منهم شيئًا من الخَرَاج؛ فإنّ ولايةَ الخَرَاج مَفْسَدةٌ للمُقاتِلة »، ومَسْبَبٌ في بَطَرِهم واشتغالهم بأمور المال والدّراهم والدّنانير، ونبّه على أن من المجهولين منهم مَنْ هو أفضل من بعض قادتهم؛ « فلو التُمِسُوا وصُنِعوا، كانوا عُدَّةً وقُوَّةً، وكان ذلك صلاحًا لمَنْ فوقهم من القادة، ومن دونهم من العامّة »[١٦]. كما ينبغي تعهّد أدبهم وتعليمهم القرآن الكريم، والتفقّه في السُّنّة، والتحلّي بالأخلاق الفاضلة، وتعيين مواقيت محدّدة لأرزاقهم، وتقصّي أحوالهم، وأخبارهم عن طريق ثِقات رجاله وأصحابه.

ثمّ انعطف من أمْر الجُنْدِ إلى أهل العراق، مُشيدًا بأخلاقهم، فإنّ لهم « من الفِقْه والعَفاف والأدَب والألسنة شيئًا، لا يكاد يُشَكُّ أنّه ليس في جميع مَنْ سِواهم من أهل القِبلة مِثْلُه... »، فهم خير من يُستعان بهم في شؤون الحُكم، إلا أنّهم خَتَلوا ما اجترحه شِرارُ وُلاتهم من قبلُ، ومن أعانهم ولاذ بهم، « وتعلّق بذلك أعداؤهم من أهل الشّام، فقَوَوْهُ عليهم »[١٧]. ويذكر أنّ أهل الذّلَق والمُصانعة من أهل العراق هم الذين تواردوا على المناصب، وتزاحموا لنيلها ! وإذ رأى ذلك أهل الفضْل « كَرِهوا أن يُرَوْا في غير مَوْضعهم، أو يُزاحِمُوا غير نُظَرائهم »[١٨].

ويعرض ابن المقفّع لقضية جوهرية في القضاء؛ إذ يشير إلى تناقض الأحكام الشرعيّة، « التي بلغ اختلافُها أمرًا عظيمًا، في الدّماء والفُرُوج والأموال »، فما يُسْتَحَلّ في ناحية، يُحرّم في ناحية أخرى ! ويقترح ابن المقفّع أن يضع المنصور قانونًا قضائيًا موحّدًا؛ « فلو رأى أمير المؤمنين أن يَأمُرَ بهذه الأقضية والسِّيَرِ المختلفة، فتُرفع إليه في كتاب، ويُرفع معها ما يَحْتَجُّ به كلُّ قوم من سُنّة أو قياس، ثمّ نظر في

---

(١٥) نفسه، ص١٢١.
(١٦) نفسه، ص١٢٣.
(١٧) نفسه، ص١٢٥.
(١٨) نفسه، ص١٢٦.

ذلك أمير المؤمنين، وأمضى في كلّ قضيّةٍ رأيه الذي يُلهمه الله، ويَعْزِمُ عليه عَزْمًا، ويَنْهَى عن القضاء بخلافه، وكَتَبَ بذلك كتابًا جامعًا؛ لرجونا أن يجعل الله في هذه الأحكام المختلطة الصّواب بالخطأ حُكمًا واحدًا صوابًا »[١٩]. ويبدو أنّ هذه الدّعوة إلى إصلاح التّشريع وجمع السّنن والأحكام والأقضية، قد لاقت قبولاً في نفس المنصور، فطلب من الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) « أن يؤلّف في الفقه كتابه (الموطّأ)، وقد قال له: إنّي أريد أن تُرسِل لي به؛ لأكتب منه نُسَخًا، يرجع إليها النّاس في الأمصار، غير أن مالكًا لم يرتضِ الفكرة؛ لأنّ المسلمين في كلّ بلدٍ رووا من السنّة النبويّة ما دانوا به. غير أنه ألّف (الموطّأ)، وذاعت أحكامه الفقهية في الحجاز، وفي كثيرٍ من الأمصار »[٢٠].

ثمّ انتقل ابن المقفّع إلى الحديث عن أهل الشّام: « فإنّهم أشدُّ النّاس مُؤْنَةً، وأخوفُهم عداوةً وبائقةً »؛ لزوال سلطان الخلافة عنهم، فمن صواب الرأي - عنده - أن يصطنع خيارهم، ويستميل إليه مَنْ يرجو الوفاء وصادق الودّ عنده. ويقارن حالهم في الدّولة العباسية بحال أهل العراق في عصر بني أميّة؛ إذ كانوا في حزب المعارضة عصرئذٍ. ويدعو المنصور أن يرغب عن سيرة الأمويين في العراق، ويأخذ أهل الشّام باللين، ويردّ عليهم فَيْئَهم، فلا تُحْشى غوائلهم؛ « فلعمري لئن أخذُوا بالحقّ - ولم يَأخذُوا به - إنّهم لَخُلَقاءُ ألاّ تكون لهم نَزَوات ونَزَقات »[٢١].

ويلتفت ابن المقفّع إلى صحابة الخليفة وبطانته، فيذكر أن أكثرهم ليسوا بذوي حَسَبٍ، ولا فيهم غَناء، وقد قال الأوّل:

لا يَصْلُحُ النّاسُ فَوْضى لا سَراةَ لهم ولا سَــراةَ إذا جُهّــالُهُمْ سَــادُوا[٢٢]

---

(١٩) نفسه، ص١٢٦-١٢٧.

(٢٠) ضيف، شوقي: العصر العباسي الأول، ص٥١٩. وانظر: مقدمة ابن خلدون ٢١/١.

(٢١) رسالة الصحابة، ص١٢٩.

(٢٢) البيت للأقوه الأودي؛ وهو شاعر جاهلي. انظر: الميمني، عبد العزيز: الطرائف الأدبية، ص١٠ (ديوان الأقوه الأودي).

ويذكر أنّ « أمر هذه الصّحابة قد كان فيه أعاجيب دخلت فيها مظالم، أما العَجَبُ، فقد سَمِعْنا من النّاس مَنْ يقول: ما رأينا أعجوبةً قطُّ أعجبَ من هذه الصّحابة، ممّن لا ينتهي إلى أدب ذي نباهةٍ، ولا حَسَبٍ معروف، ثمّ هو مَسْخُوط الرّأي، مشهورٌ بالفُجور في أهل مِصْرِه (...) فصار يُؤْذَنُ له على الخليفة قَبْلَ كثيرٍ من أبناء المهاجرين والأنصار، وقبل قرابة أمير المؤمنين، وأهل بُيوتات العرب، ويُجْرَى عليه من الرّزق الضِّعْفُ، ممّا يَجْرِي على كثيرٍ من بني هاشم، وغيرهم من مَرْوَزات قُريش »[٢٣]. ومن الجليّ - فيما أحسب - أنّ هذا الكلام، على ما فيه من الدّقة وصواب الرّأي، لا يُعجب المنصور، الخليفة الحازم الذّاهية؛ إذ فيه قَدْحٌ صُرَاحٌ به، وإن كان غير مباشر، فاختيار المرء دليل عقله وذكائه، والطعن في أمر اختيار الخليفة لبطانته وأعوانه، طعنٌ في صواب عقله وحُسْن اختياره، وخاصّة عندما يصفهم بصفات لا تليق بأصحاب الخليفة وأعوانه، الذين يجدر بهم أن يكونوا - كما يرى - من أهل الرأي والشّرف والمشورة والنّجدة والحَسَب والعفاف والفقه في الدّين، « فأمّا مَنْ يتوسّلُ بالشّفاعات، فإنّه يكتفي أو يُكتفى له بالمعروف والبرّ، فيما لا يُهَجِّنُ رأْيًا، ولا يُزيل أمرًا عن مرتبته، ثمّ تكون تلك الصّحابة المخلصة على منازلها ومَدَاخلها، لا يكون للكاتب فيها أمْرٌ في رَفْعِ رزقٍ ولا وَضْعِه، ولا للحاجب في تقديم إذْنٍ ولا تأخيره »[٢٤]. وهنا، يشير إلى المكانة المرموقة للكتّاب والحجّاب في الدّولة، وما لهم من نفوذ واسع.

ويُوصي ابن المقفّع الخليفة بـ « أهل بيته وبني أبيه وبني عليّ وبني العبّاس؛ فإنّ فيهم رجالاً لو مُتِّعوا بجسام الأمور والأعمال، سَدُّوا وجوهًا، وكانوا عُدَّةً لأخرى »[٢٥]. ولعلّ هذه التوصية تقوّي ما زعمه بروكلمان من أنّ الرّسالة كُتبت بتكليفٍ من أعمام الخليفة، وقد أوصى ابن المقفّع الخليفة بأقاربه غير مرّة في رسالته. وكأنّ المنصور ازْوَرّ عن كثيرٍ منهم، من ذوي النّباهة والكفاية والمقدرة، وقدّم عليهم الموالي وبطانة السّوء، « على غير قديمٍ سَلَفٍ، ولا بلاءٍ حدث »!

---

(٢٣) رسالة الصحابة، ص١٣٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١٣١.

(٢٥) نفسه، ص١٣١.

ثمّ يتناول ابن المقفّع مشكلة الخَراج، أو الضّرائب المفروضة على الأراضي، وما فيها من فوضى وعدم انتظام، ودعا إلى وضع الأمور في نصابها، كاختيار عمّال الخَراج الأكفياء وتفقّدهم، وتدوين الدّواوين الخاصّة بذلك، « وإثبات الأصول، حتّى لا يُؤخَذَ رَجُلٌ إلا بوظيفةٍ قد عرفها وضمنها، ولا يجتهدَ في عمارة إلا كان له فَضْلُها ونفعها... [و] في ذلك صلاحٌ للزّرعية، وعمارةٌ للأرض، وحَسْمٌ لأبواب الخيانة، وغَشْم العُمّال. وهذا رأيٌ مُؤنتُه شديدة، ورجالُه قليل، ونفعه متأخّر »[٢٦]. ولعلّ حديث ابن المقفّع كان وراء الاهتمام بتصنيف كُتب الخَراج فيما بعد. وكان أبو عُبيدالله، معاوية بن يسار (ت ١٧٠هـ)، « صنّف كتابًا في الخَراج، ذكر فيه أحكامه الشّرعيّة ودقائقه وقواعده، وهو أوّل مَنْ صنّف كتابًا في الخَراج، وتبعه النّاس بعد ذلك »[٢٧]. وكان كاتب المهديّ قبل الخلافة، وقد ضمّه المنصور إليه . كما يقول صاحب الفخري[٢٨] . وعزم على أن يستوزره، ولكنّه آثر به ابنه المهديّ، ثمّ وزَرَ للمهديّ بعد وفاة المنصور ، وقد أحدث إصلاحاتٍ عديدة في أمور الخَراج. وربّما كانت (رسالة الصّحابة) محرّضًا للقيام بها، أو لعلّ المنصور أوصاه بذلك، وبتصنيف كتابٍ في الخَراج أيضًا، قبل وفاته.

وقبل أن يختتم ابن المقفّع رسالته يوصي الخليفة بأهل جزيرة العرب، من الحجاز واليمن واليمامة وما سوى ذلك، « أن يختار لولايتها الخيّار من أهل بيته وغيرهم »، وأن تسخو نفسه عن أموالهم من الصّدقات وغيرها؛ لفقر بلادهم وجَدْبها. ثمّ تطرّق إلى أخلاق النّاس وفسادها، والحاجة الملحّة إلى تقويم أودها، فقال: « وأهل كلّ مِصْر وجُنْدٍ أو ثَغْر فقراء إلى أن يكون لهم من أهل الفقه، والسُّنّة، والسّير، والنّصيحة، مؤدّبون مقوّمون، يُذكّرون ويُبصّرون الخطأ، ويَعِظُون عن الجهل، ويمنعون عن البِدَع، ويُحَذّرون الفِتَن، ويتفقّدون أمور عامّة مَنْ هو بين أظْهُرِهم، حتّى لا يَخفى

---

(٢٦) نفسه، ص١٣٢. وغَشْم العُمّال: ظلمهم.

(٢٧) ابن الطّقطقا: الفخري، ص١٨٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ص١٨٢.

عليهم منها مُهِمٌّ، ثمّ يستصلحون ذلك، ويُعالجون ما استنكروا منه بالرأي والرِّفق والنُّصح، ويرفعون ما أعياهم... »[٢٩].

ثمّ يختتم ابن المقفّع رسالته، ببيانٍ فَضْل صلاح الحاكم على رعيّته، فإذا صلحَ الحاكم صلح الولاة والخاصّة جميعًا، وبصلاح الخاصّة تَصْلُحُ العامّة. ولنسمعه يقول: « وقد علمنا علمًا لا يُخالِطُه شكٌّ، أنّ عامّةً قطُّ لم تَصْلُح من قِبَلِ أنفسها، ولم يأتها الصّلاح إلا من قِبَل خاصّتها، وأنّ خاصّة قطُّ لم تصلح من قِبَل أنفسها، وأنّها لم يأتها الصّلاح إلا من قِبَل إمامها ». ويعلّل مقولته هذه تعليلاً عقليًّا بديعًا، مبيّنًا فَضْل الإمام وصلاحه، ثمّ يدعو فيقول: « ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهو ربُّ الخَلْق، ووليّ الأمر، يقضي في أمورهم، يُدَبِّر أمره بقدرةٍ عزيزة، وعلمٍ سابق، فنسأله أن يعزم لأمير المؤمنين على المراشد، ويحصّنه بالحفظ والثبات والسّلام، ولله الحمدُ والشكر »[٣٠].

وهكذا، نجد أنّ ابن المقفّع في هذه الرّسالة يشارك في السّياسة مشاركة علمية تعليمية؛ فيحدّد مواطن الوهن والضّعف في كيان الدّولة، ويقترح الحلول الناجعة لإصلاحها، وَفْقَ منهج عمل محدّد دقيق، يُعنى بقضايا الأمّة في ذلك العصر، أو لنقل: بأهمّها من النّاحية السّياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، كطاعة الإمام، وأمر الجُند من أهل خُرَاسان، وموقف الدّولة من أهل العراق وأهل الشّام، وحال القضاء والخَرَاج، والأحكام الشّرعيّة، ورجال الدّولة أو صحابة الخليفة وبطانته، وغير ذلك.

ويظهر ابن المقفّع في رسالته هذه، بل في سائر كتاباته التي وصلت إلينا، مفكّرًا سياسيًّا بارزًا، وحصيفًا قادرًا على مخاطبة السّاسة ورجال الحُكم، ومثقّفًا بثقافةٍ سياسية واسعة، تنمّ على سَعَةِ اطّلاعه وعمق معرفته، التي دارت في فلك الثقافة الفارسية خاصّة، ونهلت من مَعِينها الفيّاض. « وقد يكون ابن المقفّع تأثّر في هذه

---

(٢٩) رسالة الصحابة، ص١٣٣.

(٣٠) رسالة الصحابة، (ضمن جمهرة رسائل العرب) ٣/٤٧-٤٨. وهذه الخاتمة غير واردة في الطبعة المعتمدة من قبل، والمراد عند الإطلاق.

الرّسالة ببعض أنظمة الحكم السّاسانية، وبما سمعه عن قانون (جوستنيان) الرّوماني؛ ولكن من المحقّق أنّه صَدَرَ فيها عن فِطْنةٍ وقوّة ملاحظة لأحوال الدّولة الإسلامية في عصره، وما حَذِقَه من شؤون السّياسة، التي استوحاها ممّا قرأه عند الأوائل »[٣١].

ولعلّ أهمية هذه الرّسالة تكمن في مخالفتها المنهج السّائد للرسائل السّياسية عصرئذٍ؛ أعني (الاتجاه الرسمي) في التّرسّل السّياسيّ، الذي يعبّر عن رغبات الحاكم ومواقفه الفكرية. ولذا كانت خطوة رائدة لابن المقفّع، الذي يُسَاور نَفْسَه هاجسُ الإصلاح الاجتماعي والسّياسي، فيضيق به ذَرْعًا، حتّى ينفثه حِكَمًا فريدةً من نوعها، تلذّ لها العقول والأسماع. إلا أن الطّامّة الكبرى في هذا الأمر، أن اعتداد السّاسة وعُجْبهم بآرائهم وتدابيرهم في شؤون الحكم، يجعلهم يتخوّفون من ذيوعها وانتشارها؛ لأن هذا الأمر قد يكون مَدْعاةً إلى التطاول على سلطانهم والتدخّل في أعمالهم، ممّا يضعف شوكتهم، ويبصّر العامّة بحقوقها فتنهد إلى المطالبة بها، والخوض في غمار أمورٍ، يستعظم أولو الأمر أن يتناولها العامّة، أو تتعاورها ألسنتهم.

٢. الأدب الصغير، والأدب الكبير[٣٢]:

مدلول كلمة (أدب) عند ابن المقفّع، ينصرف إلى التربية الخلقية، في ميادين الاجتماع والسّياسة على وجه الخصوص؛ وليس إلى المعنى الخاص للأدب. أمّا كلمتا: (الصغير، والكبير) في العنوان، فليستا وصفًا لكلمة (الأدب)؛ إنّما وَصْفٌ للكتاب. كما رأى أحمد أمين. إذ « شاع استعمال هذا التعبير في ذلك العصر؛ فقالوا كتاب: (الطبقات الكبير)، لابن سعد. وأحيانًا يحذفون كلمة (كتاب) ويُبقون الوصف، فيقولون: (السِّيَر الكبير، والسِّيَر الصغير، لمحمد بن الحسن الشيبانيّ). ومن هذا:

---

(٣١) ضيف، شوقي: العصر العباسيّ الأوّل، ص٥٢٠.

(٣٢) طبع كتابا: (الأدب الصغير) و(الأدب الكبير) غير مرّة؛ فقد نشرهما أحمد زكي باشا سنة ١٩١١م، ونشرهما محمد كرد علي ضمن (رسائل البلغاء)، ونشرتهما دار مكتبة الحياة ببيروت، مع آثار ابن المقفع الكاملة، ونشرا بتحقيق: إبعام القوال، عن دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م. ونشرتهما دار الجيل، بعناية: سعيد عقيل. (وهي المرادة عند الإطلاق). وثمّة طبعات أخرى كثيرة.

(الأدب الصغير، والأدب الكبير)، فليس الصغير والكبير وصْفين للأدب، ولكن للكتاب المفهوم ضمنًا »[٣٣].

ويتضمّن (الأدب الصغير) طائفة من الوصايا والمواعظ الأخلاقية، والاجتماعية، والسّياسية. وقد ذكر ابن المقفّع في مقدّمته حاجة العقول إلى الأدب، ودوره في تنميتها، ثمّ بيّن مصادره في تأليف الكتاب، وهي الإفادة من أقوال السابقين، والتجربة الذاتية. وأفصح عن غايته من وضع الكتاب في ختام مقدّمته، فقال: « وقد وضعتُ في هذا الكتاب من كلام النّاس المحفوظ حُروفًا، فيها عَوْنٌ على عِمارة القلوب وصِقالها، وتَجْلِيةِ أبصارِها، وإحياءٌ للتفكير، وإقامةٌ للتدبير، ودليلٌ على محامِدِ الأمور، ومكارمِ الأخلاق، إن شاء الله »[٣٤].

ومن حِكَم ابن المقفّع ووصاياه في هذا الكتاب: « على العاقلِ أن يتفقّد محاسنَ النّاسِ ويحفظها على نفسه، ويتعهّدها بذلك مثل الذي وصفنا في إصلاح المساوي. وعلى العاقل ألاّ يخادن ولا يُصاحبَ ولا يجاوز من النّاس، ما استطاعَ، إلاّ ذا فضلٍ في العلم والدّينِ والأخلاق فيأخذ عنهُ، أو موافقاً لهُ على إصلاحِ ذلك فيزيّد ما عندهُ، وإن لم يكن لهُ عليهِ فضلٌ. فإنّ الخصال الصالحة من البرّ لا تحيا ولا تنمى إلا بالموافقين والمؤيدين ، وليس لذي الفضلِ قريبٌ ولا حميمٌ أقربَ إليهِ ممّن وافقهُ على صالحِ الخصال فزادهُ وثبّتهُ، ولذلك زعم بعضُ الأوّلينَ أنّ صُحبةَ بليدٍ نشأ مع العلماء أحبّ إليهم من صحبةِ لبيبٍ نشأ مع الجهّال».

أمّا ما يتعلّق بالحِكَم السّياسية المباشرة، فلم يبسط ابن المقفّع فيها القول، بل أوجز، وممّا قاله: « ولايةُ النّاس بلاءٌ عظيم، وعلى الوالي أربَعُ خِصالٍ، هي أعمدة السّلطان وأركانه، التي بها يقوم، وعليها يثْبُت: الاجتهاد في التخيُّر، والمبالغةُ في

(٣٣) ضحى الإسلام ١/١٩٩.

(٣٤) الأدب الصغير (ضمن كتاب: الأدب الكبير والأدب الصغير)، ص٧٨.

التقدُّم، والتعهُّدُ الشديد، والجزاءُ العتيد »[٣٥]، ثم يُفصّل القول في هذه الخصال تفصيلاً موجزًا ودقيقًا. وقال أيضًا: « لا يُستَطاعُ السّلطان إلا بالوزراء والأعوان، ولا يُنفع الوزراء إلا بالمودّةِ والنصيحة، ولا المودّةُ إلا مع الرأي والعفاف »[٣٦]. وهذا الكتاب لا يعتمد منهجًا معيّنًا في مضمونه؛ إنما هو خطرات وشذرات بليغة موجزة، انقدحت في ذهن صاحبها، فدبّجها دون ترتيب معيّن، وتلك طبيعة التأليف عصرئذٍ.

أمّا كتاب (الأدب الكبير) فكتاب سياسيّ في المقام الأوّل، وقد نقل عنه كلُّ من ألّف في ميدان السّياسة الملوكيّة فيما بعد. ومضمونه موزّع على موضوعين كبيرين؛ الأوّل: في آداب السّلطان وصُحْبته، والثّاني: في الصّداقة والصّديق وآداب الاجتماع. وفيه يبيّن ابن المقفّع علاقة الراعي بالرعيّة، والحقوق والواجبات التي تقيم العدل والمساواة والتوازن بين الحاكم والمحكوم. وقد صدّر ابن المقفّع كتابه بمقدّمة بيّن فيها فضْل الأقدمين، وعلوّ كعبهم في العلم، وصنيعه هو في هذا الكتاب، فقال: « ولم نجدْهم [القدماء] غادروا شيئًا، يَجِدُ واصفٌ بليغٌ في صِفَةٍ له مَقالاً لم يسبقوه إليه؛ لا في تعظيم الله ﷻ، وترغيبٍ فيما عنده، ولا في تصغيرٍ للدّنيا، وتزهيدٍ فيها، ولا في تحرير صُنُوف العِلْم، وتقسيم أقسامها، وتجزئة أجزائها، وتوضيح سُبُلها، وتبيين مآخِذِها، ولا في وجهٍ من وجوه الأدب، وضروب الأخلاق. فلم يَبْقَ في جليلِ الأمرِ، ولا صغيره، لقائلٍ بعدَهم مقالٌ. وقد بَقِيَتْ أشياء من لطائف الأمور، فيها مواضع لصِغارِ الفِطَن، مُشْتَقّةٌ من جِسَام حِكَمِ الأوّلين وقولِهم، فمن ذلك بعض ما أنا كاتبٌ في كتابي هذا من أبواب الأدب، التي يحتاجُ إليها النّاس »[٣٧]. وابن المقفّع، ههنا، يكشف عن المَنْهل الذي استقى منه أفكاره، وهو فِكر القدماء، ولاسيّما الأدب السّاساني الفارسي، إضافة على ما تشتقّه العقول الفطِنة من لطائف الأمور ودقائقها؛ ويعني بذلك صنيعه في الكتاب. ولا ينبغي أن نفهم أن عمله كلّه مترجمٌ أو منقول؛ إنما هو

---

(٣٥) الأدب الصغير، ص٨٥. ومعنى العتيد: المهيّأ والحاضر؛ وفي التنزيل العزيز: ﴿ ما يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إلا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [سورة ق: ٥٠/١٨].

(٣٦) الأدب الصغير، ص٨٦.

(٣٧) الأدب الكبير، ص٨.

تواضع العارف، وتقدير العالم لقيمة علم الأقدمين. فضلاً عن أنّ نسبة الأقوال والأفكار إلى غير المعاصرين لها، أدعى للقبول، وأحرى بالسّماع.

وقد استحوذ موضوع السّلطان وصُحْبته على ذهن ابن المقفّع، فهو لا يفتأ يذكره في أكثر من كتاب ومقام. وفي (الأدب الكبير) يتناول السّلطان بالنصح في شؤونه كلّها، الخاصّة والعامّة، والصفات التي يجدر أن يتحلّى بها، وكيفية التعامل مع ولاته وعمّاله ورعيّته. فعلى السّلطان أن يستعين بالعلماء وأهل المروءة والدّين؛ فهم الأعوان والإخوان والبطانة، ولا يُغرم بالمديح؛ إذ لا يعدم أن يكون كَذِبًا وتملّقًا، وأن يعلم أنّ رضا النّاس غاية لا تُطلب؛ يقول مخاطبًا السّلطان: « فعليك بالتماس رضا الأخيار منهم، وذوي العقل؛ فإنّك متى تُصِبْ ذلك تَصْنَعْ عنك مؤونة ما سواه »[٣٨]. ويحثّه على احتمال لُصّح النّصيح وعَذْله، والاستماع إلى الرأي الآخر: « عَوِّدْ نفسَكَ الصبر على من خالفك من ذوي النصيحة، والتجرُّع لمرارة قولهم وعَذْلهم، ولا تُسَهِّلَنَّ سبيلَ ذلك إلا لأهل العقل والسِّنّ والمروءة؛ لئلا ينتشر من ذلك ما يجترئ به سَفِيهٌ، أو يستخفّ به شانئ »[٣٩]. وعلى السّلطان أن يحذر من الإفراط في الغضب، والتسرّع في الرضا، وأن يكون حازمًا رزينًا. وليس له « أن يَغْضَبَ؛ لأنّ القُدرةَ من وراء حاجته، وليس له أن يكذب؛ لأنه لا يقدِرُ أحدٌ على استكراهه على غير ما يريد، وليس له أن يَبْخَلَ؛ لأنه أقلُّ النّاس عُذْرًا في تَخَوُّف الفقر، وليس له أن يكون حقودًا؛ لأنّ خَطَرَهُ قد عَظُمَ عن مجازاة كلّ النّاس، وليس له أن يكون خَلّافًا؛ لأنّ أحقّ النّاس بإتقاء الأيمان المَلوك؛ فإنما يحمِلُ الرجلَ على الخِلْف إحدى هذه الخِصال: إمّا مَهانةٌ يجدُها في نفسه، وضَرَعٌ وحاجةٌ إلى تصديق النّاس إيّاه؛ وإمّا عِيٌّ بالكلام، فيجعَل الأيمانَ له حَشْوًا ووَصْلاً؛ وإمّا تُهَمَةٌ قد عَرَفها من النّاس لحديثه، فهو يُنزِّل نفسه منزلةَ مَنْ لا يُقْبَلُ قولُه إلا بعد جَهْدِ اليمين؛ وإمّا عَبَثٌ بالقول، وإرسالٌ للّسانِ على غير رويّةٍ، ولا حُسْنِ تقديرٍ، ولا تعويدٍ له قَوْلَ السّداد والتثبّت »[٤٠].

---

(٣٨) الأدب الكبير، ص١٣.

(٣٩) المصدر نفسه، ص١٤. والشانئ: هو المبغض.

(٤٠) نفسه، ص١٨-١٩. والضَرَعُ: الذلّ، والخضوع، والاستكانة، وبذل ماء الوجه.

وعلى السّلطان أن يكون عادلاً غير مولع بسوء الظنّ، وأن يتفقّد أمور رعيّته كلّها، جليلها ودقيقها، وألا يكون حسودًا حقودًا، و« جماعُ ما يحتاج إليه الوالي من أمر الدُّنيا رأيان: رأيٌ يُقوّي به سُلطانه، ورأيٌ يُزيّنُهُ في النّاس؛ ورأيُ القوّةِ أحقُّهما بالبَداءَة، وأوْلاهُما بالأثرة، ورأي التّزيين أحْضَرُهما حَلاوةً، وأكثرُهما أعْوانًا، مع أنّ القوّةَ من الزّينةِ، والزّينةَ من القوّة؛ ولكنّ الأمْرَ يُنْسَبُ إلى مُعْظمه وأصْلِه »[٤١].

وعلى هذا النّحو، يمضي ابن المقفّع في رسمه صورة الحاكم المثالي؛ من حيث المؤهلات التي ينبغي أن يحوزها ويتّصف بها، والضوابط والتدابير التي تضمن له صلاحَ المُلْك وطاعةَ الرّعيّة وولاءها. ثمّ ينتقل إلى تبيان آداب صُحبة السّلطان، فيحذّر منها، ويرغّب بالابتعاد عن السّلطان؛ فـ « إن ابتُليتَ بصُحْبةِ السُّلطان، فعليكَ بطُول المُواظَبَةِ في غير مُعاتبةٍ، ولا يُحْدِثَنّ لك الاستئناسُ به غَفْلةً ولا تهاونًا. إذا رأيتَ السُّلطان يَجْعَلُكَ أخًا؛ فاجْعَلْه أبًا، ثمّ إن زادك فزِدْه. إذا نَزَلْتَ من ذي مَنْزِلةٍ أو سُلْطانٍ، فلا تَرَيَنّ أنّ سُلْطانه زادكَ له توقيرًا وإجلالاً، من غير أن يَزيدَكَ وُدًّا ولا لُصْنًا، وأنّك ترى حقًّا له التّوقيرَ والإجلالَ. وكُنْ في مُدارَاته والرّفق به كالمُؤْتَنِفِ ما قبلَه، ولا تُقدّرِ الأمر بينك وبينه على ما كنتَ تعرفُ من أخلاقه؛ فإنّ الأخلاقَ مُسْتَحيلةٌ مع المُلْك، وربّما رأينا الرّجل المُدِلّ على ذي السّلطان بقَديمِ قد أضرّ به قِدَمُهُ... »[٤٢]. ثمّ يمضي ابن المقفّع على هذه الشاكلة، من إسداء الحِكم النافعة والوصايا القيّمة، التي تُمتع العقل وتلذّ الوجدان، والتي تضمن إقامة علاقة منطقية ومتوازنة بين الحاكم والمحكوم؛ فتراه . مثلاً . يحذّر صاحب السّلطان من الإكثار من ألفاظ المَلَق، ولاسيّما إذا كان بمنزلة الثقة من السّلطان؛ إلاّ إذا كان ذلك على رؤوس الأشهاد. ويحذّره من مشايعة الهوى، والميل مع الوالي على الرّعية، (وهذا هلاك الدّين)، أو الميل مع الرعية على الوالي، (وهذا هلاك الدّنيا).

ويوصي صاحب السّلطان ألا يكون لحوحًا، وأن يرفق بالمسألة، ولا يكثر من الإدلال على السّلطان لبلاءٍ قديم عُرف به، ولا يقع في قلبه تعتّبٌ على السّلطان أو

(٤١) الأدب الكبير، ص٢٢.

(٤٢) نفسه، ص٢٣. والمُؤْتَنِفُ: يُقال: ائتنف الشيء: ابتداه وأخذ به، واستقبله. ومُستحيلة: متحوّلة ومتغيّرة.

استزراء له؛ لأنه إن وقع في القلب، بدا في الوجه، إن كان حليمًا، وبدا على اللّسان، إن كان سفيهًا. ويحذّر ابن المقفّع وزير السّلطان من أعدائه؛ « لأنه مَنْفوسٌ عليه مكانه بما يُلفَسُ على صاحب السّلطان، ومحسودٌ كما يُحْسَدُ؛ غير أنه يُجْتَرَأُ عليه، ولا يُجْتَرَأُ على السّلطان؛ لأنّ من حاسديه أحِبّاء السّلطان وأقاربه، الذين يشاركونه في المداخل والمنازل »[٤٣]. ويحضّ الوزير على التحفّظ في القول، والحرص على الإجابة، ومجانبة المسخوط عليه من السّلطان حتى يتوبَ عليه، والخضوع له إلا فيما يكرهه ذو الدّين والعِرْض والمروءة، والبُعد عن الكذب، والإجابةِ عن سؤال وُجّه إلى غيره؛ لأنّ « استلابك الكلامَ خِفّةٌ بك، واستخفافٌ منك بالمسؤول وبالسّائل، وما أنتَ قائلٌ إنْ قالَ لك السّائلُ: ما إيّاكَ سألتُ، أو قال لك المسؤولُ عند المسألةِ يُعاد له بها: دُونَكَ فأجِبْ »[٤٤] ؟!

ويطلب ابن المقفّع من الوزير أن يراعي آداب الاستماع للسّلطان، والإصغاء إلى كلامه؛ فيقول: « إذا كَلّمَكَ الوالي فأصْغِ إلى كلامِه، ولا تَشْغَلْ طَرْفَكَ عنه بلَطْرِ إلى غيره، ولا أطْرافَكَ بعَمَلٍ، ولا قلبَك بحَديثِ نَفْسٍ، واحذَرْ هذه الخَصْلَةَ من نفسك، وتعاهَدْها بجهْدِك »[٤٥]. ويحثّ الوزير على الرّفق بنظرائه من الوزراء والخِلاّن والدّخلاء، وأن يتّخذهم إخوانًا، ولا يجترئنّ على خلاف أصحابه، ثقةً منه باعترافهم بفضل رأيه؛ لأنّ « النّاس يعترفون بفَضْلِ الرّجُل، ويقادون له، ويتعلّمون منه، وهم أخِلّاء، فإذا حَضَرُوا السّلطانَ، لم يَرْضَ أحدٌ منهم أنْ يُقِرّ له، ولا أن يكون له عليه في الرأي والعلم فَضْلٌ، فاجتروؤا عليه بالخلاف والنقض؛ فإن ناقَضَهم صار كأحَدِهم، وليس بواجدٍ في كلّ حينٍ سامِعًا فَهِمًا أو قاضيًا عَدْلاً، وإن تَرَكَ مُناقضتهم، كان مَغْلوبَ الرّأي مَرْدُودَ القَوْل »[٤٦]. ويحذّر ابن المقفّع جليس السّلطان من الاستئثار بصُحبته، وأن يكتم ما يكرهه من رأيه: « فذلّلْ نفسَك باحتمال ما خالفكَ من رأي

(٤٣) نفسه، ص٢٨. مفوس: محسود؛ يُقال: لفَسَ بالشيء، وبه على فلان: حسده عليه، ولم يره أهلاً له.

(٤٤) الأدب الكبير، ص٣١.

(٤٥) نفسه، ص٣٢.

(٤٦) نفسه، ص٣٣.

السّلطان، وقَرْرْها على أنّ السّلطان، إنما كان سلطانًا لِتتبعهُ في رأيه وهواه وأمره، ولا تُكلّفه اتّباعك، وتغضب من خِلافه إيّاك »[٤٧]. ولا يفتأ ابن المقفّع يحذّر من صُحبة السّلاطين، ويذكر مضارّها وأخطارها: « فإن كنتَ حافظًا إن بُلوتَ، جَلْدًا إن قُرِيتَ، أمينًا إن ائتُمِنتَ، تُعلّمهم وأنتَ تُريهم أنّك تتعلّم منهم، وتؤدّبهم وكأنّهم يؤدّبونك، تشكُرُهم ولا تُكلّفهم الشّكر، بصيرًا بأهوائهم، مُؤثِرًا لمنافعهم، ذليلاً إن ظلموك، راضيًا إن أسخطوك؛ وإلا فالبُعْدَ منهم كلّ البُعْدِ، والحَذَرَ كلّ الحَذَرِ »[٤٨].

ومن حكمه ووصاياه الاجتماعية والأخلاقية ذات الدّلالة البالغة واللفظ الدّقيق الرّشيق قوله: « ذلّل نفسك بالصّبر على جار السّوء، وعشيرِ السّوء، وجليسِ السّوء؛ فإنّ ذلك معًا لا يكادُ يخطئُك، واعلم أنّ الصّبر صبران: صبرُ المرء على ما يكرهُ، وصبرهُ عمّا يحبّ. والصّبرُ على المكروه أكبرهما وأشبههما أن يكون صاحبهُ مضطرًا. واعلم أنّ اللئام أصبر أجساداً، وأنّ الكرام هم أصبرُ نفوساً. وليس الصّبرُ الممدوحُ بأن يكون جلد الرجلُ وقاحاً على الضّربِ، أو رجلهُ قويّةً على المشي، أو يدهُ قويّةً على العملِ، فإنّما هذا من صفات الحميرِ. ولكنّ الصّبر الممدوح أن يكونَ للنفسِ غلوباً، وللأمورِ مُحتملاً، وفي الضّراء متجمّلاً، ولنفسهِ عند الرأي والحفاظِ مرتبطاً وللحزم مؤثراً، وللهوى تاركاً، وللمشقّةِ التي يرجو حسن عاقبتها مستخفًّا، وعلى مجاهدةِ الأهواء والشهواتِ مُواظباً، ولبصيرتهِ بعزمهِ منفّذاً ».

ويمكن القول إنّ (الأدب الكبير) بصفحاته السّبعين أو تزيد في بعض الطّبعات، وبمقدّمته الواضحة، التي ربّما كانت بداية لمقدّمات التّأليف، وبموضوعه المحدّد في السّياسة والاجتماع؛ يمثّل نتاجًا سياسيًّا فكريًّا متميّزًا في النثر العربيّ القديم.

خصائص فنية وسمات أسلوبية:

(٤٧) نفسه، ص٣٦.

(٤٨) نفسه، ص٣٨.

ارتقى ابن المقفّع مكانةً مرموقةً في تاريخ الأدب العربيّ؛ إذ جعله ابنُ النديم على رأس البلغاء العشرة في زمانه، وأشار إلى أنّ « الكتبَ المُجمع على جودتها: عهدُ أردشير، كليلة ودمنة، رسالة عمارة بن حمزة الماهانية، اليتيمة لابن المقفّع، رسالة الخميس لأحمد بن يوسف »[٤٩]، فذكر لابن المقفّع كتابيه كليلة ودمنة واليتيمة. وأشاد الجاحظ بأدبه في البيان والتبيين غير مرّة وعدّه من أبيناء اللسان، وجعل ابنُ طيفور رسائله في نهاية المختار من الكلام وحسن التأليف والنظام، ووصفه ابنُ خلكان بـ(الكاتب المشهور بالبلاغة، صاحب الرّسائل البديعة). وقال فيه أبو العيناء: « كلامه صريح، ولسانه فصيح، وطبعه صحيح، كأنّ بيانه لؤلؤ منثور، ووشي منشور، وروض ممطور »[٥٠].

وكذا قرّظه غيرُ واحدٍ من القدماء، وعلى غرارهم رأى كثيرٌ من المعاصرين أنّه من أكبر أئمة البلاغة والكتابة عند العرب. « ولا نطيل بنقل ما قاله أعيان البيان في بلاغة ابن المُقفّع؛ فإنّ كتابته تدلّ على نفسها، ولم يعرف لمتقدّم ولا لمتأخّر أن نقل إلى اللسان العربيّ شيئًا في الأدب والعلم، لا تحسّ فيه أثر اللغة المنقول عنها إلا ابن المُقفّع. وكانت الترجمة غالبة عليه في أوّل حياته، فلمّا استوت أدواته أنشأ ينشئ رأسًا، فبذّ البلغاء في الناحيتين: في الترجمة والتأليف »[٥١].

وممّا يجدر ذكره أنّ طه حسين في كتابه (من حديث الشعر والنثر) كان له رأي ينطوي على غلوّ وشطط في بلاغة ابن المقفّع وأسلوبه؛ إذ رأى أنّه يجد مشقّة في التعبير عن المعاني، فله عبارات من أجود ما نقرأ في العربية وبنوع خاص في الأدب الكبير وفي كليلة ودمنة، ولكنه عندما يتناول المعاني الضيقة التي تحتاج إلى الدّقة في التعبير يضعف، فيكلّف نفسه مشقّة ويكلّف اللغة مشقّة، كما أنّ القارئ يحسّ بشيء من الالتواء والدوران في أسلوبه، ثمّ يقول: « ابن المُقفّع مع أنّه زعيم الكتّاب، وصاحب الآيات، وواضع المثل الأعلى للكتابة، لم يكن عظيم الحظّ من الفصاحة والنحو

---

(٤٩) الفهرست، ص٢٠٣.

(٥٠) أمراء البيان١/١٠٧.

(٥١) نفسه ١/١٠٨.

العربي. إنّ ابن المُقفّع لم يكن أكثر من مُستشرق يحسن اللغة العربية والفارسية، ويبذل جهدًا عظيمًا، فيوفّق كثيرًا ويخطئ أحيانًا)). وقد ردّ كثير من الباحثين على كلام طه حسين الذي لم يكن له ما يسوّغه أو يثبته من الأدلّة والبراهين، ومنهم شوقي ضيف الذي تصدّى له، و رأى أنه أسرف في إزرائه عليه وفي عدّه مستشرقاً كالمستشرقين الغربيين في عصرنا، فهؤلاء لا يعيشون في بيئات عربية كبيئة البصرة التي نشأ فيها ابن المُقفّع، وهم لا ينقلون إلى العربية آثار قومهم الأدبية على نحو ما كان ينقل ابن المُقفّع عن الفارسية، ثمّ هم لم يوظّفوا في الدّواوين العربية ولم يعملوا فيها كتّاباً يكتبون الرّسائل السّياسية الرّسمية، على نحو ما وظّف ابن المُقفّع، ولم يكن كاتبًا فحسب بل كان أيضًا يحسن صوغ الشعر العربيّ، وقد أجمع معاصروه على أنه كان آية في البلاغة، وجعلوه على رأس البلغاء العشرة الذين سمّوهم في هذا العصر، وبلغ من إعجابهم به أنّهم كانوا يكثرون من أسئلته عن البلاغة، والجاحظ نفسه يقول في بعض رسائله إنّ الكتّاب النّاشئين كانوا يتدارسون آثاره ليحذقوا البيان ويلقحوا عقولهم وألسنتهم بخير لقاح. فلم يكن ابن المُقفّع بليغاً فحسب، بل كان من أكبر بلغاء عصره، ومن الخطأ البيّن أن يُقال عنه إنه كان كأحد المستشرقين يتعثّر في أساليبه وتضطرب لغته، ويعييه أحياناً الأداء السّليم ويستعصي عليه استعصاء، فقد كانت اللغة العربية تستقيم له، وكان أعجوبة زمانه في البيان والبلاغة مع الجزالة والفصاحة حينًا والعذوبة والرّشاقة حيناً آخر[٥٢].

ولعلّ دقّة التعبير وسهولته المأنوسة الواضحة من أهمّ سمات أسلوب ابن المُقفّع؛ وقد نصح مرّة بعض الأدباء، فقال: « إيّاك والتتبع لوحشي الكلام طمعاً في نيل البلاغة؛ فإنّ ذلك هو العيّ الأكبر))، وكان يقول : « عليك بما سهُل من الألفاظ، مع التجنّب لألفاظ السّفلة»[٥٣].وحقًّا كان يتخيّر مفردات كلامه ويصطفي ألفاظه التي تطابق معانيه وتشفّ عنها فلا إغراب في اللفظ ولا ابتذال ولا حشو ولا استكراه؛ لأنّ

(٥٢) العصر العباسي الأول، ص٥٢١-٥٢٦.
(٥٣) أمالي المرتضى ١/١٣٧.

غايته الإفهام قبل كلّ شيء، فالمعنى أساس صنعته والفكرة غايته التي لا حَيدة عنها، أمّا الألفاظ فأردية للمعاني والأفكار وقوالب يصبّ فيها عُصارة فكره الإصلاحي الاجتماعي الذي لا ينضب. فكان يقف إذا ما كتب، فقيل له في ذلك، فقال: (إنّ الكلام يزدحم في صدري فأقف لتخيّره). لذا لاعجبَ إن خلا كلامه من الصّنعة والمحسّنات البديعية والأخيلة، إلاّ ما جاء عفو الخاطر؛ إذ هو رجل عقلٍ أولاً ورجل أدبٍ ثانيًا، يتوخّى العبارة المطبوعة الواضحة الدقيقة التي تدلّ على المعنى وتجلو الفكرة والمقصد وتشحذ الأذهان، واسمعه كيف يفرّع الفكرة: « قد يسعى إلى أبواب السّلطانِ أجناسٌ من النّاس كثيرٌ، أمّا الصّالحُ فمدعو، وأمّا الطّالحُ فمقتحم، وأمّا ذو الأدب فطالبٌ، وأمّا من لا أدبَ لهُ فمختلسٌ، وأمّا القوي فمُدافعٌ، وأمّا الضّعيف فمدفوعٌ، وأمّا المحسنُ فمستثيب، وأمّا المسيء فمستجير. فهو مجمعُ البَرّ والفاجر، والعالمِ والجاهلِ، والشّريفِ والوضيع»[٥٤].

ومن الأمثلة على دقّة التعبير لديه واستخدامه الألفاظ العذبة والمخارج السّهلة .وهي سمة عامّة في كتاباته كلّها . قوله: « إن رأيتَ نفسك تصاغرت إليها الدّنيا، أو دعتك إلى الزّهادةِ فيها على حالٍ تعذّرِ من الدّنيا عليك فلا يغرنّك ذلك من نفسك على تلكَ الحال، فإنّها ليست بزهادةٍ، ولكنّها ضجرٌ واستخذاءٌ وتغيّرُ نفسٍ عند ما أعجزكَ من الدّنيا وغصبكَ منكَ عليها ممّا التوى عليكَ منها. ولو تمّمْتَ على رفضها، وأمسكتَ عن طلبها أوشكتَ أن ترى من نفسكَ من الضّجرِ والجزعِ أشدّ من ضجرك الأوّل بأضعاف، ولكن إذا دعتكَ نفسكَ إلى رفضِ الدّنيا وهي مُقبلةٌ عليكَ، فأسرعْ إلى إجابتها»[٥٥].

أمّا الأسلوب السّائد لدى ابن المقفّع في عموم كتاباته فهو الأسلوب المُرْسَل (أو المُطْلَق)، وهو مذهب الطّبع، ومجاراة السّجيّة، ((وهو الذي يُطلق فيه الكلام إطلاقًا، ولا يقطع أجزاءه؛ بل يُرسل إرسالاً، من غير تقييدٍ بقافية ولا غيرها))، كما يقول ابن خلدون الذي رأى أنّ

---

(٥٤) الأدب الصغير، ص٨٨.

(٥٥) الأدب الكبير، ص٦٩.

((المحمود في المخاطبات السلطانية الترسّلُ؛ وهو إطلاق الكلام، وإرساله من غير تسجيع، إلا في الأقل النادر، المقامات مختلفة، ولكلّ مقام أسلوب يخصّه من إطناب، أو إيجاز، أو حذف، أو إثبات، أو تصريح، أو إشارة وكناية واستعارة))[٥٦]. ويُعرف بالأسلوب السّهل الممتنع، ويقوم على متانة السّبك، وقوّة التراكيب، وإجلال المعنى، والتعبير السّهل، الذي تطول فيه الجملة بطول الفواصل الفكرية، وتقصر بقصرها. كما يمتاز أيضًا بوضوح النزعة العقلية، والعناية بالتفصيل والشرح وتبيان دقائق المعاني، وسعة الأفق في إعمال التفكير.

وأكثر ما يُستخدم الأسلوب المُرسل في ميدان النثر التأليفي، والوصايا، والمحاورات، والمناظرات، والسّرد القصصي، وخاصة في كتاب (كليلة ودمنة). وهو أسلوب ابن المقفّع المؤثر لديه، في عموم كتاباته، وأحسبه غناء حينما سُئل عن البلاغة، فأجاب: « التي إذا سمعها الجاهل، ظنّ أنّه يُحسن مثلها »[٥٧]. وإيثار هذا الأسلوب، في كثيرٍ من الأحيان، يعود إلى إطلاق حركة الفكر والعقل من أيّ عقالٍ، قد يشدّهما، ويعطّل حركتهما. ولهذا تكون الوظيفة الإبلاغية، أو المعرفية، هي الغاية الأساسية التي ينشدها الأديب في المقام الأوّل، ولا يعني هذا الكلام إهمال الوظيفة الجمالية، أو الانفعالية، في النّصوص؛ إذ ليست هذه الوظيفة في ظاهر النصّ اللفظي أو المعنوي فحسب، بل هي كامنة في نسيج النصّ الأدبي، وما ينضوي في إهابه من قيم جمالية، ودلالات إيحائية وحضارية عميقة.

ومن الأمثلة على هذا الأسلوب في كتابات ابن المقفّع قوله: « إن استطعتَ أن تضع نفسكَ دونَ غايتكَ في كل مجلسٍ ومقامٍ ومقالٍ ورأيٍ وفعلٍ فافعل، فإنّ رفع النّاس إيّاكَ فوقَ المنزلةِ التي تحطّ إليها نفسك، وتقريبهم إيّاكَ إلى المجلسِ الذي تباعدتَ منهُ، وتعظيمهم من أمركَ ما لم تُعظّم، وتزيينهم من كلامكَ ورأيكَ وفعلكَ ما لم تُزيّن هو الجمالُ. لا يُعجبنّكَ العالمُ ما لم يكن عالماً بمواضع ما يعلمُ، ولا العاملُ إذا جهلَ موضعَ ما يعملُ. وإن غلبتَ على الكلامِ وقتاً فلا تغلبنّ على السّكوتِ؛ فإنهُ

(٥٦) ابن خلدون: المقدّمة، تصحيح: السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط٣، د.ت، ٢/٢٧٠.
(٥٧) أمالي المرتضى ١/١٣٧.

لعلّهُ يكونُ أشدّهما لكَ زينةً، وأجلبهما إليكَ للمودّةِ، وأبقاهُما للمهابةِ، وأنفاهما للحمد»[٥٨].

غير أنّ ابن المقفّع يعمد في بعض الأحيان إلى استخدام الأسلوب المتوازن الذي يقوم على تقسيم العبارات، وبراعة الموازنة بين الجمل؛ إذ تتعادل فيه الألفاظ، وتزدوج الجمل في تنسيقٍ منتظم، يتراوح بين الإيجاز والمساواة والإطناب، بحسب مقتضى الحال. وهو شبيهٌ بالسّجع في تعادل الفقرات، إلا أنه لا يتقيّد بالتّقفية. يقول: « الناسُ، إلا قليلاً ممّن عصم الله، مَدْخُولونَ في أمورهم: فقائلهم باغٍ، وسامعهم عيّابٌ، وسائلهم متعنّتٌ، ومجيبهم متكلّفٌ، وواعظُهمْ غيرُ محقّقٍ لقولهِ بالفعل، وموعوظهم غير سليمٍ من الاستخفاف، والأمينُ منهم غيرُ متحفّظٍ من إتيان الخيانة، والصّدوقُ غيرُ محترسٍ من حديث الكذبة، وذو الدّينِ غيرُ متورّعٍ عن تفريط الفجرة، والحازمُ منهم غيرُ تاركٍ لتوقّعِ الدوائر. يتناقضُون البناء، ويترقّبون الدّول، ويتعايبونَ بالهمز، مولعونَ في الرّخاء بالتحاسدِ، وفي الشّدّةِ بالتخاذُلِ »[٥٩]. إلاّ أنّ الأسلوب الغالب على كتاباته هو الأسلوب المُرسل كما قلنا من قبل، وأحيانًا يعمد إلى التوازن والازدواج، وقلّما يلجأ إلى السّجع إلاّ ماياتي عفو الخاطر.

وخلاصة القول أنّ ابن المقفّع أستاذٌ في الترجمة والإنشاء على حدٍّ سواء، استطاع . كما يقول شوقي ضيف . أن يملأ أواني العربية بمادة أجنبية غزيرة، دون أن يحدث فيها انحرافاً من شأنه أن يجر ضرباً من الازدواج اللغوي، فلكلّ لغة صياغتها وأنماطها الخاصة في التعبير، ولها أيضاً صورها وأخيلتها التي قد تستعصي على الأداء في لغة أخرى، وشيء من ذلك لا يصادفنا عند ابن المُقفّع، فقد استطاع أن يحتفظ للعربية في ترجماته بمقوماتها الأصيلة، كما استطاع الملاءمة بين الأخيلة والصّور الفارسية وذوق اللغة العربية، بحيث لا نحسّ عنده نبوًا ولا انحرافاً، ممّا يشهد له بمقدرته البيانية، وأنّه استطاع أن يحوز لنفسه السّليقة العربية التامّة بكل إشاراتها

(٥٨) الأدب الكبير، ص٥٩.

(٥٩) الأدب الصغير، ص٨٩.

وسماتها اللغوية. والحقّ أنه كان آية في البلاغة وجزالة القول ورصانته مع سهولته[٦٠].

المصادر والمراجع

- الأقوه الأوديّ: ديوانه، ضمن (الطرائف الأدبية)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م.
- أمين، أحمد: ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٠، د.ت.
- بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي، الجزء الثالث، نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٦٩م.
- الجابري، محمد عابد: العقل السّياسي العربيّ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٤، ٢٠٠٠م.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تح: عبد السّلام هارون، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- الجهشياري، محمد بن عبدوس: كتاب الوزراء والكتّاب، تح: مصطفى السقّا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط١، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م.
- حسين، طه: من حديث الشّعر والنثر، دار المعارف بمصر، ط١٠، ١٩٦٩م.
- الخراساني، محمد غفراني: عبدالله بن المقفّع، الدّار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن: مقدّمة ابن خلدون، تصحيح وفهرسة: السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت، المكتبة التجارية . مكّة المكرمة، ط٣، د.ت.
- ابن خلّكان، شمس الدين أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

(٦٠) انظر: العصر العباسي الأول، ص٥٢٢.

- خورشيد، فاروق: أديب الأسطورة عند العرب، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٨٤)، الكويت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- الدّينوري، أبو حنيفة: الأخبار الطّوال، تح: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٩٦٠م.
- الذّهبي، شمس الدّين محمد بن أحمد: سير أعلام النبلاء، تح: محبّ الدّين العمروي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- الشريف المرتضى، علي بن الحسين: أمالي المرتضى، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- صفوت، أحمد زكي: جمهرة رسائل العرب، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
- ضيف، شوقي: العصر العباسيّ الأوّل، دار المعارف بمصر، ط٦، د.ت.
  * الفنّ ومذاهبه في النثر العربيّ، دار المعارف بمصر، ط٥، ١٩٦٥م.
- ابن الطّقطقا، محمد بن علي بن طباطبا: الفخري في الآداب السّلطانية والدّول الإسلامية، دار صادر، بيروت، د.ت.
- القلقشندي، أحمد بن علي: صُبح الأعشى في صناعة الإنشا، شرحه وعلّق عليه وقابل نصوصه: محمد حسين شمس الدّين ويوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ابن كثير، الحافظ إسماعيل بن عمر: البداية والنهاية، تح: أحمد عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، ط٥، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- كرد علي، محمد: أمراء البيان، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م.
  * رسائل البلغاء (اختيار وتصنيف)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط٣، ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م.
- المسعودي، علي بن الحسين: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح: سعيد اللحام، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- ابن المعتز، عبدالله: طبقات الشعراء، تح: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٧٦م.

- ابن المقفّع، عبدالله: آثار ابن المقفّع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

* الأدب الكبير والأدب الصغير ، بعناية: سعيد عقيل، دار الجيل، بيروت،ط١، ٢٠٠١م.

* رسالة الصّحابة، (ضمن: رسائل البلغاء، اختيار وتصنيف: محمد كرد علي).

* كليلة ودمنة، بعناية: محمد حسن نائل المرصفي، دار المسيرة، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

* كليلة ودمنة، تح: عبد الوهاب عزّام، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٨٦م.

- النجار، محمد رجب: (حكايات الحيوان في التراث العربي)، مجلّة عالم الفكر، الكويت، مج٢٤، العددان الأول والثاني، ١٩٩٥م.

* النثر العربي القديم من الشّفاهية إلى الكتابية، دار العروبة، الكويت، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- ابن النّديم، محمد بن أبي يعقوب: الفهرست، شرحه وعلّق عليه: يوسف علي طويل، وصنع فهارسه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.